ديبي بالتصغير قوله بشكل من هذه الاشكال الظاهر ان المراد بالجمع ما فوق الواحد وان المراد
الضم والكسر لا ان الاشمام ليس بشكل ولا يحصل به لبس قوله خيف لبس اي بين الفعل المبني
للفاعل والفعل المبني للمفعول ويجتنب جواب الشرط قوله فاذا اي فعل الفاعل بالكسر
الخ قوله على ما هو ظاهر كلامه انما قال ظاهر لاحتمال ان يراد يجتنب جوازا او استحسانا
قوله لحصوله في نحو مختار ونظائره في الاسم والفعل اذ الاول يحتمل ان يكون وضعا للفاعل
والمفعول ومع ذلك اعلوه واكتفوا بالفرق التقديري والثاني يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل
وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغموا اكتفاء بالفرق التقديري ايضا ورده بعضهم بان
هذا من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والاول غير ضار بخلاف الثاني كما تقدم في
تخفيفه نعم لقائل ان يقول الالباس غير ضار على الاطلاق ما لم يكن معه قرينة فان
كان اراد المراد الاطلاق فهو مشكل وان اراد الامتناع حيث لا قرينة فان وجدت فاجاز
فهو ظاهر والظاهر ان هذا مراده وبما ذكرناه علمت ما في كلام الحفيد من المواخذة ثم
حيث جوز فيه اللبس في نحو مختار ونضار لا منه وحكى عنه بخلافه فيما نحن فيه فان
المتكلم عنه منه وحكى بان يشم او يضم في خفنا وبعنا ويكسر في عفنا الا انه ابو
يذهب الناظم من اطلاق الالباس على ما يشمل الاجمال فتدبر قوله وما لباع ونحوه
الخ اشار المسالة اللبس المتقدمة فيجتنب الكسر الشكل الملبس في المضاعف
فالمراد الضم في ردوا اما ضبا مبنيا للمفعول فانه يلبس بالامر فالمراد بالمعول الى
الكسر والاشمام وانما لم يعد الى احدهما في قوله نعلي ولو ورد والعاد والوجود
القرينة الرابعة اللبس وهو وقوعه بعد لولا ان الامر لا يقع شرطا قوله ولو ردوا
في بعض النسخ بعد هذا بالكسر واما الاشمام فقال المصابادي من اشم في قيل وبيع
اشم هنا قوله في كل فعل على وزن افتعل وانفعل اورد على المصنف انه في الثلاثي ذكر
جواز الاوجه الثلاثة في مقله ومضاعفه ثم ذكر في مقل الخماسي خاصة فاختار
وانقاد ولم يذكر ما في مضاعفه فاشتد فيوهم عدم جوازها فيه وليس كذلك
قوله يجلي صيغة لشبه او غيرها في اول البيت وكلام الشارح قاصر على الاول

قوله

قوله وتجري الهمزة حركتها اي فتضم مع الضم وتشم مع الاشمام وتكسر مع الكسر
وبهذا صرح في التسهيل وقضية المتن الاقتصار على الضم في همزة الوصل لانه
اطلق اولا ان الفعل يضم اوله واقتصر هنا على جريان الاوجه الثلاثة فيما قبل العين
افاده الشاطبي قوله وقابل مبتدا خبره حري اخر البيت وسوغ الابتداء به
وصفه بما بعده قوله هو المنصرف المتصرف سياتي ان المتصرف من الظروف ما يجي
ظرفا وغير ظرفي والمنصرف منها ما انصرف بعلمية او اضافة او غيرهما والمتصرف
من المصادر ما فارق النصب على المصدرية والمنصرف منها ما انصرف بنوع ما من انواع
الاختصاص كتحديد العدد نحو نحمة وحمدة او كونه اسم نوع كجلس القرفصاء
ورجع القهقرى قوله بخلاف الملازم للظرفية والمصدر من النوعين كعند واذا من
الاول احدهما ملازمان للظرفية فهما غير متصرفين وسبحان ومعاذ من الثاني احدهما
ملازمان للنصب على المصدرية فهما غير منصرفين ايضا قوله واجاز الاخفش جلس
عندك الخ اي بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ في محل رفع وليست الدال مضمومة
خلافا لمن توهمه اذ هو لا يقول بخروجها عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف بينه
وبين غيره في انه هل ينوب عن الفاعل اولا وانظر هل يقول الاخفش بنيابة المصدر غير
المنصرف ايضا فيقدر في سبحان عاملا مبنيا للمجهول او يفرق والظاهر الفرق لان المصدر
الذي لا ينصرف لا يكون الا محذوف العامل ولا يكون الا انشائيا فلا يظهر فائدة لتقدير
فعل المجهول لا يقع المبني لان فعل الانشاء لا تكون الا مسندة الى الفاعل الذي هو
ضمير المتكلم افاده الدماميني قوله وبخلاف المبهم اي منهما اي الذي لم يختص بشيء مما
تقدم قوله لعدم الفائدة اما في ظرف الزمان والمكان المبهمان اي الخبر لم يفيدا
بشيء يخصصهما كهنا الشيء فلان الفعل يدل على مطلق الزمان وضعا والمكان التزاما
فلا فائدة في نيابتهما بخلاف المختص واما في المصدر المبهم فلانه مستفاد من الفعل
فيلزم عليه اتحاد معنى المسند والمسند اليه مع انه لابد من تغايرهما بخلاف المختص
قوله فاما انه سيراني البناء للمفعول على اضمار السين اي اضمار ضمير السين حق

Copyright © King Saud University